أ.د. عبدالصبور شاهين
باحث ومفكر اسلامي من مصر

الملف

الأحرف السبعة بين السنة والشيعة

هذه القضية من أخطر قضايا الخلاف بين جناحي الأمة الإسلامية ؛ السنّة والشيعة، وإنما تأتى خطورتها من اتصالها بالنص القرآني، الذي هو دستور الأمة الإسلامية، أعني: أنها ذات اتصال بمفهوم الأمة الواحدة التي نص القرآن على وحدها في آيات كثيرة، ونبه أيضا إلى خطورة انقسامها إلى طوائف وأحزاب، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ۝ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ۝﴾ - الأنبياء، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝﴾ - المؤمنون، وقوله: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝﴾

– آل عمران، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ – الأنعام، إلى آيات كثيرة تأمر بالوحدة والتماسك، وتحذر من الانقسام والتنازع، وحسبنا أن نقرأ قول الله سبحانه: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ – الأنفال، وهي آية تحذر من التنازع، وتذكر بعواقبه، ولا شك أن الأمة الإسلامية تعيش الآن هذا الفشل، وهي تعاني من (ذهاب الريح)، وليس أمامها إلا أن تعود إلى وحدتها لتستطيع أن تواجه الأخطار التي تتهددها، وقد صار واضحا جليا أن الأعداء ؛ وما أكثرهم ؛ يبنون خطتهم في إذلال أمة الإسلام على أساس تفريقها، بل وتمزيقها، وإشعال النار بين طوائفها.

فإذا استطعنا أن نجمّع الصفوف ونوحدها، فذلك – في رأينا — حجر الأساس في استعادة القوة الذاتية لأمة الإسلام.

وقضية (الأحرف السبعة) من قضايا الخلاف بين السنّة والشيعة، وليس عسيراً أن يُقضى على الخلاف في هذه القضية، دون أدنى خلاف، والمسافة بين الفريقين يمكن تلافيها عند التأمل، رغم بعد المسافة في ظاهر الأمر، (وهي المسافة بين القول بقراءة القرآن على سبعة أحرف، والقول بقراءته على حرف واحد)، وقد ثبت لدينا أن التوفيق بين الموقفين ليس عسيراً، بل هو يسيرٌ إذا أخلصت النوايا، وصفت القلوب.

فالشيعة لا يقبلون الاتجاه القائل بجواز قراءة القرآن على سبعة أحرف، وقد صحّ لديهم (أن القرآن واحد، نزل من عند الواحد، على حرف واحد)، والسنة يرون صحة النصوص التي ذكرت (الأحرف السبعة).

وقد أدّى بنا طول تأملنا للنصوص في هذه المسألة — إلى تيسير الوصول إلى طريق مشتركة بين الموقفين، توصلاً إلى وحدة الأمة الإسلامية في هذا الأمر الخطير، ولنبدأ بشرح موقف الشيعة، كما تولى عرضه السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، في كتابه (البيان في تفسير القرآن)، وكان منهجه في تناول المشكلة أن نقل بعض روايات الحديث عن الطبري، وهي في تصنيفنا اللاحق: الأول والخامس من رواية ابن مسعود، والحادي عشر من روايات أبيّ بن كعب، والخامس من رواية ابن مسعود، والثاني والرابع من روايات أبي هريرة، والأول من روايات ابن عباس، وحديث أبي طلحة، وأشار في نهايته إلى قصة عمر مع هشام بن حكيم، وحديث ابن أبي بكرة، ثم نقل أخيراً رواية عن القرطبي هي: (وأخرج القرطبي عن أبي داود عن أبي قال: قال رسول الله (ص): " يا أبيّ.. إني قرأت القرآن، وقيل لي: على حرف أو حرفين ؟ فقال الملك الذي معي: قل على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة ؟ فقال الملك الذي معي: قل على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سميعا، عليما، عزيزا، حكيما، ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب ").

وهذا الحديث لم يزد على ما مضى من أقوال ثابتة صحيحة السند عن رسول الله (ص)، وقد كان هدف المؤلف أن يبين أولاً ما احتوته هذه الأحاديث من تناقض يدعو إلى تركها، والتسليم بضعف موردها، أو على الأصح برفض روايتها عن النبي (ص) ، ووجهة نظر الشيعة في الأسانيد الصحيحة عند أهل السنة كلها مرفوضة، مادامت لم ترد من طريق أهل البيت، ولذا وجدنا المؤلف يقرر ابتداء أن هذه الروايات كلها من طرق أهل السنة، وهي مخالفة لصحيحة زرارة: (عن جعفر

رضي الله عنه قال: إن القرآن واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قِبَل الرواة)، وأيضا أن الصادق عليه السلام حكم بكذب الرواية المشهورة بين الناس (نزل القرآن على سبعة أحرف)، وقال: (ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد)، وقريب من هذا أيضا ما رواه ابن أبي داود عن ابن مسعود، حين أعلن رضاه عن جمع عثمان للمصحف.

ومن الواضح بداهة أن من الصعب التسليم بخبر عن واحد، أو بقول منسوب، دون سند يذكر، على حين لا نسلم بحديث متواتر، ورد إلينا من أربعة وعشرين صحابياً، وستة وأربعين سنداً فيما ذكرنا فحسب.

إن النقد العلمي يلزمنا بهذا الموقف، ولولا أن اعتبارات مذهبية تقوم في سبيل اقتناع الشيعة بقواعد المنهج العلمي لما ملكوا أن يسلموا إليه قيادهم، وينزلوا على حكمه، إذ ليس في هذين القولين متواتر عن النبي (ص) بالمعنى الاصطلاحي، و إنما هي أشبه بأقوال تمثل آراء ذاتية لأصحابها، على ما عليه منطوق روايتها.

أما الأساس الذي بنى عليه الشيعة موقفهم من هذا الحديث وغيره فهو: (إن المرجع بعد النبي (ص) في أمور الدين إنما هو كتاب الله وأهل البيت الذين أذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيرا)، وحتى هذا القول لم يسلم من التناقض، فالمعروف أن ترتيب المراجع في أمور الدين يجعلها هكذا: القرآن ثم السنة، ولكنه جعل النبي (أولاً) ثم القرآن، ثم أهل البيت، وعلى أية حال فإن لكل جماعة مسوغاتها التي تلتزمها في تقرير آرائها.

ويقول السيد الخوئي: (ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصح (أي عن أهل البيت)، ولذلك لا يهمنا أن نتكلم عن أسانيد هذه الروايات، وهذا أول شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجية).

ثم أخذ يسرد ما لاحظه من تناقض واختلاف بين الروايات التي أوردها، فقال: (فمن التـــناقض أن بعض الروايات دل على أن جبريل أقرأ النبي (ص) على حرف، فاستزاده النبي (ص) فزاده، حتى انتهى إلى سبعة أحرف، وهذا يدل على أن الزيادة كانت بالتدريج، وفي بعضها أن الزيادة كانت مرة واحدة في المرة الثالثة، وفي بعضها أن الله أمره في المرة الثالثة أن يقرأ: القرآن على ثلاثة أحـــرف، وكان الأمر بقراءة سبع في المرة الرابعة).

(ومن التناقض أن بعض الروايات يدل على أن الزيادة كلها في مجلس واحد، وأن طلب النبي (ص) الزيادة كان بإرشاد ميكائيل، فزاده جبريل حتى بلغ سبعاً، وبعضها يدل على أن جبريل كان ينطق ويعود، مرة بعد مرة).

ومن التناقض أن بعض الروايات يقول: إن أبياً دخل المسجد فرأى رجلاً يقرأ على خلاف قراءته، وفي بعضها أنه كان في المسجد، فدخل رجلان وقرآ على خلاف قراءته، أيضا وقد وقع فيها الاختلاف أيضا فيما قاله النبي (ص) لأبيّ، إلى غير ذلك من الاختلاف.

ومن عدم التناسب بين السؤال والجواب ما في رواية ابن مسعود من قول علي عليه السلام: إن رسول الله يأمركم أن تقرأوا كما علمتم، فإن هذا الجواب لا يرتبط بما وقع فيه النزاع من الاختلاف في عدد الآيات.

وهذه الأوجه التي ذكرها المؤلف للتناقض بين الروايات لا تعدو أن تكون ملاحظات شكلية، ما دامت نتيجة المواقف دائماً الأمر أو الإخبار أو الترخيص بالقراءة على سبعة أحرف، وإنما يهون من شأن هذه الشكليات كثرة الطرق التي انتقل بها الحديث، فلا معنى لهذه الكثرة ما لم توجد اختلافات يسيرة، تنتهي دائما نهاية واحدة، فالثابت المتواتر في نظرنا هو هذه النهاية التي أجمع عليها هذا الجمهور من الرواة والأسانيد.

وأما ما ذكره من عدم التناسب بين السؤال والجواب ؛ فلا حقيقة له، إذ إن الاختلاف في عدد آيات سورة ما يأتي من اعتبار أن آيتين قد اندمجتا في آية أو لا، وذلك يتوقف على صورة التلقي، فكان الأمر لهم: (أن يقرأ كل إنسان كما عُلِّم) مناسباً لحسم خلافهم.

أما تفسير معنى الحرف في نظر الشيعة فليس مما يوقف عنده ، لأنه مادام الأمر قد انحصر في مذهبهم في حرف واحد فإن معناه يصبح: الوجه والطريقة الواحدة، وفي ذلك يقول السيد الخوئي: (وحاصل ما قدمناه: أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يرجع إلى معنى صحيح، فلابد من طرح الروايات الدالة عليه، ولا سيّما بعد أن دلت أحاديث الصادقين رضي الله عنهم على تكذيبها، و أن القرآن إنما جاء على حرف واحد، وأن الاختلاف قد جاء من قبل الرواة).

وأخطر قضية في هذا النص – بعد نفي كون الأحرف سبعة – القول بأن الاختلاف قد جاء من قبل الرواة، وهي لازمة لنفي الأحرف.

ومقتضى ذلك القول بعدم التوقيف، واعتبار أن ما ورد من القراءات والأوجه في القرآن تحـــريف وعبث من الرواة، ومعاذ الله أن يقال هذا بحق أصحاب القرآن، فهم من هم ورعا وضبطا في الرواية والأداء.

وسوف نحاول التوفيق بين أهل السنة والشيعة في الصفحات التالية، وقد بدأنا بعرض موقف الشيعة نظراً إلى بساطته، وقلة تفاصيله، ثم ثنينا برأي السنة في النص الذي يقول: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، أو (إقرأ القرآن على سبعة أحرف)، لما ينطوي عليه هذا النص من تفاصيل كانت ولا تزال معقدة.

ومفتاح المشكلة في نظرنا هو هذا الحديث المروي عن عمر بن الخطاب، قال: (سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله (ص)، فاستمعت لقراءته على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله (ص)، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلما سلم لببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرؤها ؟ قال: أقرأنيها رسول الله (ص)، فقلت: كذبت، فوالله إن رسول الله (ص) لهو أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله (ص)، فقلت: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، قال: فقال رسول الله (ص): أرسله يا عمر، إقرأ يا هشام، فقرأ عليه الفرقان التي سمعته يقرؤها، فقال رسول الله (ص): هكذا أنزلت، ثم قال: إقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله (ص)، فقال رسول الله (ص): هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله (ص): إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منها.) حديث صحيح أخرجه الستة.

وهذا الحديث يكاد يكون جامعا لعناصر الأحاديث الأخرى، المروية عن أبي بن كعب، وابن مسعود، وغيرهما، وقد بلغت أربعين رواية، تشهد بثبوت حقيقة الأحرف السبعة إجمالا من وجهة نظر قراء أهل السنة.

وهنا وقفة نتساءل فيها عن تاريخ هذا الحدث الجليل !

إن أحداً لم يرو لنا متى كان هذا الإذن من الله بقراءة القرآن على سبعة أحرف، وإن كان من الواضح أنه كان في المدينة بعد الهجرة، ويبدو - والله أعلم — أن أول من كشف عن وجود هذا الاذن لا يعدو أحد الرجلين أبي بن كعب أو عمر بن الخطاب، و كلاهما ممن اشتهر بالقراءة الصحيحة، والأخذ المباشر عن الرسول(ص) ، إذ كانا من كتّاب الوحي، ولعل ذلك هو ما جعلهما أكثر الصحابة التقاطا لما سمعا من الاختلاف، وأسرعهم تحركا لتداركه، خيفة أن يتسرب الخطأ إلى القرآن، وعنهما شاع خبر الإذن الجديد، وكان لدى كل من سمع به فرصة للتثبت من صحته، بالرجوع إلى رسول الله (ص)، وهكذا ولدت حقيقة الأحرف السبعة.

هل نستطيع أن نحدد تاريخ ميلاد هذه الحقيقة ؟ إن معرفة هذا التاريخ أمر في غاية الأهمية، لأنه سيفسر أموراً كثيرة.

لقد نظرنا في حديث عمر، وقد ورد فيه ذكر الصحابي هشام بن حكيم بن حزام، ومعروف أنه أسلم يوم الفتح، وهذه حقيقة لم ينظر إليها أحد ممن تناولوا هذه القضية، ومعنى ذلك: أن الاختلاف في قراءة سورة الفرقان كان بعد فتح مكة في السنة الثامنة، وقد وقع الاختلاف بين الرجلين في السنة التاسعة، حينما أتيحت لهشام بن حكيم فرصة الأخذ عن رسول الله (ص)، بعد عودته إلى المدينة.

ولا شك أن عمر لم يكن - قبل ذلك التاريخ — يعلم شيئا عما يسمى بالأحرف السبعة، فليس بمعقول أن يحدث أمر بهذه الخطورة، ثم لا يعلم به في إبانه صحابي مثل عمر ! فهو ليس سرا، بل.. و لم يكن من شأن النبي أن يكتم هذا السر - لو كان- عن واحد من أقرب الصحابة إليه — عمر بن الخطاب.

ومن هنا نستنتج أن الإذن بقراءة القرآن على سبعة أحرف كان خلال السنة التاسعة للهجرة، وهي السنة التي شهدت اندفاع القبائل من شبه الجزيرة إلى المدينة، يعلنون إسلامهم، وهو ما تشير إليه سورة النصر.

أي: إن هذا الإذن لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ إلا خلال العامين الأخيرين من حياة النبي (ص)، سنة تسع و عشر للهجرة، وكانت وفاة رسول الله (ص) في ربيع الأول سنة إحدى عشرة.

لقد أوشك الوحي على النهاية، فلم يبق منه سوى سورة التوبة، والنصر، وبضع آيات من البقرة والمائدة.

أي إن الوحي القرآني استمر إحدى وعشرين سنة يترل على حرف واحد، ثم كانت مسألة الأحرف السبعة بمثابة الرخصة التي تخفف على الداخلين في دين الله مطالب التزام الدقة في أداء القرآن، فهي مهلة تربوية إلى أن يتعلموا أداء القرآن بلسان قريش، وهذا هو ما حدث فعلا، وعاد المسلمون إلى القراءة على حرف قريش، باعتباره هو الأصل الذي التزم به كل من دخل في الإسلام قبل تشريع هذه الرخصة المؤقتة.

وبعبارة أصرح: كان نزول القرآن طيلة فترة الوحي على حرف واحد، سواء أكان تلقينا من الرسول لصحابته، منذ البداية إلى النهاية، أم كان إملاء على كتاب

الوحي، ولم يرد عن أحد كتاب الوحي أن الرسول كرر إملاء آية واحدة من القرآن ليثبت حرفا مختلفا في الأداء والقراءة، فقد كان الوحي - تلقينا أو إملاءً - على حرف واحد.

إنني أؤكد هنا ؛ بعد استدامة النظر في نصوص حديث الأحرف السبعة، وهي نصوص تصل إلى أربعين حديثاً، أن المسلمين لا يختلفون في حقيقة الأحرف القرآنية، فهي كلها تدخل في مفهوم حرف واحد، ولا شك أن الذين ظنوا أن القرآن نزل على سبعة أحرف منذ بداية الوحي بسورة العلق ؛ كانوا واهمين، وقد أوقعهم وهمهم في خطأ خطير، نتجت عنه حيرة في محاولة تفسير معنى الحرف، والمراد بالسبعة أحرف، حتى بلغ الاختلاف – كما ذكر السيوطي – أربعين وجهاً، وهو مالا نجد له أدنى فائدة، ولا شك بعد هذا الإيضاح أن الرواية التي وردت عن جعفر الصادق قررت حقيقة لا نختلف عليها وهي (أن القرآن واحد، نزل من عند الواحد)، ولكن الاختلاف في الأحرف كان لفترة محدودة، انتهت بانتشار المصحف الإمام، وبذلك تختصر المسافة بين السنة والشيعة في قضية الأحرف.